

**ظهير شريف بتنفيذ القانون رقم 19.88 المتعلق
بإحداث الوكالة الحضرية لإقليم فاس وانشاء مدينة
فاس**

**ظهير شريف رقم 1.89.224 صادر في
13 من جمادى الأولى 1413 (9 نوفمبر 1992) بتنفيذ
القانون رقم 19.88 المتعلق بإحداث الوكالة الحضرية لاقليم
فاس وانقاد مدينة فاس¹.**

الحمد لله وحده

الطابع الشريف - بداخله:

(الحسن بن محمد بن يوسف بن الحسن الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا اسماء الله وأعز أمره أننا:

بناء على الدستور ولا سيما الفصل 26 منه،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي:

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية عقب ظهيرنا الشريف هذا القانون رقم 19.88 المتعلق
بإحداث الوكالة الحضرية لاقليم فاس وانقاد مدينة فاس الصادر عن مجلس النواب في 22 من
ربيع الآخر 1410 (22 نوفمبر 1989).

وحرر بالرباط في 13 من جمادى الأولى 1413 (9 نوفمبر 1992).

وقعه بالعطف:

الوزير الأول،

الامضاء: محمد كريم العمراني.

1 - الجريدة الرسمية عدد 4181 بتاريخ 21 جمادى الآخرة 1413 (16 ديسمبر 1992) ص 1753.

قانون رقم 19.88

يتعلق بإحداث الوكالة الحضرية لاقليم فاس

وانقاذ مدينة فاس

المادة 1

تحدث مؤسسة عامة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تسمى الوكالة الحضرية لاقليم فاس وإنقاذ مدينة فاس.

وتخضع المؤسسة المحدثة بهذا القانون لوصاية الدولة ويكون الغرض من هذه الوصاية ضمان تقييد أجهزتها المختصة بأحكام هذا القانون ولاسيما ما يتعلق منها بالمهام المسندة اليها والسهر بوجه عام فيما يخصها على تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالمؤسسات العامة.

وتخضع أيضا لمراقبة الدولة المالية المفروضة على المؤسسات العامة بمقتضى النصوص التشريعية المعمول بها.

المادة 2

يشمل نطاق اختصاص الوكالة الحضرية لاقليم فاس وإنقاذ مدينة فاس جميع الجماعات الحضرية والقروية التابعة لاقليم فاس.

ويجوز للادارة في حالة طروء تغيير على التقسيم الاداري للمملكة أن تقوم بادخال التغييرات اللازمة على نطاق اختصاص الوكالة للتوفيق بينه وبين مستلزمات التقسيم الاداري الجديد.

المادة 3

تتولى الوكالة في نطاق اختصاصها المحدد في المادة الثانية أعلاه:

1- القيام بالدراسات اللازمة لاعداد المخططات التوجيهية المتعلقة بتوجيه التهيئة الحضرية وبالتجهيزات اللازمة لها ومتابعة تنفيذ التوجيهات المحددة فيها؛
2- برمجة مشاريع التهيئة المرتبطة بتحقيق الاهداف التي ترمي إليها المخططات التوجيهية؛

3- اعداد مشاريع وثائق التعمير المقررة بنصوص تنظيمية، خصوصا خرائط تحديد المناطق المخصصة لمختلف النشاطات ومخططات التهيئة ومخططات التنمية؛

4- إبداء الرأي في جميع المشاريع المتعلقة بتقسيم وتجزئة الاراضي وإحداث المجموعات السكنية والمباني، ويجب على الجهات المختصة توجيه هذه المشاريع إلى الوكالة

لابدء رأيها فيها، ويكون الرأي الذي تبديه في ذلك مطابقا على أن يصدر هذا الرأي في أجل أقصاه شهر؛

5- مراقبة أعمال تقسيم وتجزئة الاراضي وإقامة المجموعات السكنية والمباني عندما تكون في طور الانجاز، وذلك للتحقق من مطابقتها لاحكام النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل والرخص التجزييء أو التقسيم أو أحداث المجموعات السكنية أو البناء المسلمة لأصحاب الشأن؛

6- القيام بالدراسات اللازمة لمشاريع تهيئة قطاعات خاصة وتنفيذ جميع مشاريع الصيانة العامة أو التهيئة لحساب الدولة والجماعات المحلية أو أي شخص آخر يطلب من الوكالة القيام بذلك، سواء كان من اشخاص القانون العام أو أشخاص القانون الخاص كلما كان المشروع ذا منفعة عامة؛

7- تشجيع، وإنجاز عمليات إصلاح القطاعات الحضرية وتجديد المباني وإعادة هيكلة الاحياء المفتقرة الى التجهيزات الاساسية والقيام لهذه الغاية بإنجاز الدراسات وامتلاك الأراضي اللازمة لذلك؛

8- المساهمة في أي مؤسسة يطابق نشاطها الاهداف المرسومة لها والمهام المسندة اليها؛

9- تشجيع، بمساعدة من الهيئات المنتخبة المعنية، انشاء وتطوير جمعيات الملاك مع جعل الأطر الضرورية رهن اشارتها وذلك لتيسير تنفيذ وثائق التعمير، والسعي بوجه خاص لاحداث جمعيات نقابية تطبقا للتشريع الجاري به العمل في هذا الميدان، والحرص على متابعة العمليات التي تقوم بها الجمعيات المذكورة وذلك بتنسيق مع المجالس الجماعية المذكورة؛

10- تقديم مساعدتها الفنية للجماعات المحلية فيما يتعلق بالتعمير والتهيئة والهيئات العامة والمخاصة فيما تقوم به من أعمال التهيئة اذا ما طلبت ذلك؛

11 - جمع وتعميم جميع المعلومات المتعلقة بالتنمية المعمارية لاقليم فاس.

المادة 4

زيادة على المهام المنصوص عليها في المادة 3 اعلاه، تتولى الوكالة المحدثة بهذا القانون القيام باتصال مع الوزارات والهيئات العامة والخاصة المعنية، بتنسيق مع المجلس البلدي لمدينة فاس، بجميع الدراسات المتعلقة بانقاذ مدينة فاس وتنفيذ جميع الاعمال اللازمة لتحقيق هذا الهدف في نطاق التدابير والتوجيهات الواردة في القسم الخاص بمدينة فاس في المخطط التوجيهي.

المادة 5

يدير الوكالة الحضرية لاقليم فاس وإنقاذ مدينة فاس مجلس إدارة ويدير شؤونها مدير.

المادة 6

يتألف مجلس إدارة الوكالة الحضرية لاقليم فاس وإنقاذ مدينة فاس من سبعة عشر (17) عضوا يمثلون الادارة ومن:

- رئيس المجلس الاقليمي لفاس؛
- رئيس مجلس بلدية فاس؛
- رؤساء المجالس الحضرية؛
- ممثل عن كل عشرة مجالس قروية؛
- رئيس الغرفة التجارية والصناعية لفاس؛
- رئيس الغرفة الفلاحية لفاس؛
- رئيس غرفة الصناعة التقليدية لفاس.

ويدعو رئيس مجلس الادارة لحضور اجتماعات المجلس رؤساء مجالس الجماعات القروية التي يعنيهها أمر قضية مدرجة في جدول أعمال المجلس، وله أن يدعو أيضا للمشاركة في اجتماعاته أي شخص آخر يرى فائدة في الاستئارة برأيه.

المادة 7

يتمتع مجلس إدارة الوكالة بجميع السلطات والصلاحيات اللازمة لادارة الوكالة. ويشترط لصحة مداواته أن يحضرها أو يمثل فيها مالا يقل عن نصف عدد أعضائه، وتصدر مقرراته بأغلبية الاصوات، فان تعادلت رجح الجانب الذي يكون فيه الرئيس.

المادة 8

يجوز المجلس إدارة الوكالة أن يقرر إحداث لجنة إدارية يفوض إليها بعض سلطاته وصلاحياته ويحدد تأليفها وكيفية تسييرها. ويكون من ضمن مهام هذه اللجنة - في حالة احداثها - تتبع ومراقبة عمليات وأشغال انقاذ مدينة فاس العتيقة وتنفيذ الميزانية الخاصة بذلك.

المادة 9

يتمتع مدير الوكالة بجميع السلطات والصلاحيات اللازمة لتدبير شؤون الوكالة وينفذ مقررات مجلس إدارة الوكالة ومقررات اللجنة الادارية في حالة وجودها. ويمكن أن يحصل على تفويض من مجلس إدارة الوكالة لتسوية قضايا معينة.

ويجوز له أن يفوض تحت مسؤوليته جزءا من سلطاته وصلاحياته الى الموظفين الذين يشغلون مناصب قيادية في الوكالة.

المادة 10

تشمل ميزانية الوكالة:

- أ) في الموارد:
- المخصصات السنوية التي تدفعها إليها الدولة؛
 - المخصصات التي تحصل عليها من الصندوق الخاص لانقاذ مدينة فاس؛
 - حصيلة الأجر التي تحصل عليها لقاء الخدمات التي تقوم بها؛
 - الحاصلات والارباح الناتجة عن عملياتها وممتلكاتها؛
 - الاعانات المالية التي تدفعها إليها الدولة والجماعات المحلية؛
 - السلفات الواجب إرجاعها التي تحصل عليها من الدولة والهيئات العامة والخاصة والاقتراضات المأذون لها في القيام بها وفق التشريع الجاري به العمل؛
 - حصيلة الرسوم شبه الضريبية المستحقة لها؛
 - الهبات والوصايا وغير ذلك من الحاصلات؛
 - جميع الموارد الأخرى المرتبطة بنشاطها.
- ويرصد جزء من هذه الموارد في ميزانية خاصة بالإنقاذ.

ب) في النفقات:

- تكاليف الاستغلال والاستثمارات التي تقوم بها الوكالة؛
- النفقات المرتبطة ببرنامج انقاذ مدينة فاس؛
- ارجاع السلفات والقروض؛
- جميع النفقات الأخرى المرتبطة بنشاطها.

المادة 11

تمنح الدولة الوكالة مخصصات أولية لتمكينها من مواجهة مصاريف تأسيسها. ومن أجل تكوين ممتلكاتها يمكن للوكالة أن تحصل على عقارات من أملاك الدولة الخاصة ومن الجماعات المحلية.

وفي هذه الحالة الأخيرة يجب الحصول على موافقة مجلس الجماعة، كما يمكن للوكالة أن تفتني تلك العقارات من الجماعات المحلية أو السلائية أو من الخواص.

المادة 12

لتمكين الوكالة من القيام بالمهام المنوطة بها بمقتضى البند 5 من المادة 3 اعلاه، تحدث هيئة مأمورين محلفين تابعة لمدير الوكالة، يكلفون بإثبات المخالفات النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالتعمير.

ويوجه مدير الوكالة المحاضر التي يحررها المأمورون المشار إليهم أعلاه إلى السلطات المختصة لاتخاذ قرار في شأنها وفق النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

المادة 13

تمارس الوكالة الحضرية بتفويض فيما يخص تملك العقارات اللازمة للقيام بنشاطها الحقوق المخولة للسلطة العامة وفقا للمادة 3 من القانون رقم 7/81 المتعلق بنزع الملكية لاجل المنفعة العامة والاحتلال المؤقت الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.81.254 بتاريخ 11 من رجب 1402 (6 ماي 1982).

المادة 14

تحدد بقانون يصدر فيما بعد شروط ممارسة الوكالة حق شفعة العقارات المباعة الواقعة داخل حدود نطاق اختصاصها.

المادة 15

يكون التحصيل الجبري لما للوكالة من ديون ليس لها طابع تجاري وفق الاحكام المنصوص عليها في الظهير الشريف الصادر في 20 من جمادى الأولى 1354 (21 أغسطس 1935) بتنظيم المتابعات في ميدان الضرائب المباشرة والرسوم التي في حكمها وغير ذلك من الديون التي يستوفيهامامورو الخزينة.

المادة 16

يتألف مستخدمو الوكالة من:

- مستخدمين تتولى توظيفهم بنفسها؛
- موظفين تابعين للادارات العامة يلحقون بها للعمل في مختلف مصالحها.